● أخبار قصيرة

اليمن يفرض حظر الملاحة على السعودية وفق معادلة «الحصار بالحصار»

أعلنت القوات المسلحة اليمنية فرض حظر على الملاحة البحرية المرتبطة بالسعودية، اعتباراً من ٢٠ يوليو/تموز ٢٠٢٦، وفق ما وصفته بمعادلة «الحصار بالحصار»، رداً على ما تعتبره حصاراً سعودياً مستمراً على اليمن. وقال المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية، العميد يحيى سريع، إنّ القرار يأتي احتجاجاً على القيود المفروضة على الموانئ والمطارات اليمنية، وما ترتب عليها من تداعيات إنسانية واقتصادية. وأكد البيان أنّ القوات اليمنية مستعدة لمواجهة أي تصعيد بتصعيد مماثل، محذراً من تداعيات التصعيد الشامل. كما دعا إلى مواصلة التعبئة والاستعداد لمختلف السيناريوهات، مؤكداً التمسك بمواجهة الحصار والعمل على إنهائه واستعادة ما وصفه بحقوق الشعب اليمني.

روسيا: مناورات «تحالف الراغبين» في بولندا استعراضية

وصف السفير الروسي لدى لندن، أندريه كيلين، التدريبات العسكرية الأولى لـ«تحالف الراغبين» الداعم لأوكرانيا، والمقرر إجراؤها في بولندا، بأنها «عملية استعراضية» تهدف إلى إظهار الحزم والوحدة في مواجهة ما وصفه بـ«الخطر الروسي» المزعوم. وقال كيلين إنّ هذه التدريبات، التي أعلن رئيس الوزراء البولندي دونالد توسك تنظيمها في سبتمبر/أيلول المقبل بمشاركة قوات فرنسية وبريطانية، لن تؤدي إلى نتائج كبيرة في الظروف الراهنة، معتبراً أنها محاولة لإظهار تماسك التحالف. كما أكد رفض موسكو نشر قوات أو إقامة قواعد عسكرية أجنبية في أوكرانيا. وكان التحالف قد أعلن في ديسمبر/كانون الأول الماضي تشكيل قوة دولية لنشرها في أوكرانيا بعد التوصل إلى وقف محتمل لإطلاق النار، وسط استمرار التوترات بين روسيا والدول الغربية.

رئيس الوزراء البريطاني يتعهد بخفض تكاليف المعيشة

تعهد رئيس الوزراء البريطاني الجديد، آندي بيرنام، باتخاذ إجراءات عاجلة لمساعدة المواطنين على مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة، مؤكداً أنّ حكومته ستعلن في الأسبوع الجاري تدابير جديدة لتخفيف الأعباء الاقتصادية. وقال بيرنام، في أول خطاب له أمام مقر رئاسة الوزراء في ١٠ داوننغ ستريت، إنّ بريطانيا بحاجة إلى استعادة الاستقرار وتحسين أداء مؤسساتها، مشيراً إلى إعداد خطة وطنية جديدة تمتد لعشر سنوات. كما تعهد بدعم الشباب عبر إصلاح نظام التعليم، وتوفير المزيد من فرص العمل، وتعزيز خدمات الصحة النفسية، إلى جانب بناء مساكن منخفضة الإيجار.

صراع النفوذ وتبدّل التحالفات

آسيان أمام تحولات في موازين القوى.. دور أميركي يتراجع وحضور صيني يتصاعد

الوفاق/ تنعقد اجتماعات وزراء خارجية رابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان» في العاصمة الفلبينية مانيلا في مرحلة شديدة التعقيد على المستويين الإقليمي والدولي، حيث تتداخل الأزمات الأمنية والاقتصادية والجيوسياسية، من التوترات المتصاعدة في غرب آسيا إلى النزاعات في بحر الصين الجنوبي والأزمة المستمرة في ميانمار، بالتزامن مع اضطرابات التجارة العالمية وتصاعد السياسات الحمائية. وفي خضم هذه التطورات، تواجه دول آسيان اختباراً حقيقياً لقدرتها على الحفاظ على توازنها الاستراتيجي وتعزيز استقلالية قرارها بعيداً عن الاستقطاب الدولي، في وقت تبدو فيه الهيمنة الأميركية على المنطقة أقل تأثيراً مما كانت عليه سابقاً.

ويأتي القلق الذي عبّر عنه وزراء آسيان بشأن التطورات في غرب آسيا ليعكس إدراكاً متزايداً بأنّ الأزمات الدولية باتت تهدد أمن الطاقة وسلاسل الإمداد والتجارة العالمية. وفي المقابل، تبرز الصين بوصفها قوة اقتصادية ودبلوماسية صاعدة تمتلك قدرة متزايدة على بناء شراكات طويلة الأمد مع دول جنوب شرق آسيا، بينما تواجه الولايات المتحدة تراجعاً نسبياً في مستوى نفوذها نتيجة سياساتها الحمائية والضغوط التجارية واعتمادها المتزايد على المقاربة العسكرية. ومع اتساع حضور الصين اقتصادياً ودبلوماسياً، تبدو الولايات المتحدة أمام تحدٍ متنامٍ للحفاظ على موقعها التقليدي في آسيا، في حين تتجه دول آسيان بصورة متزايدة نحو تنويع شراكاتها وعدم الارتهان للنفوذ الأميركي.

غرب آسيا يكشف محدودية الدور الأميركي

يكشف تصاعد الأزمات في غرب آسيا بوضوح متزايد عجز المقاربة الأميركية عن إنتاج الاستقرار، بعدما أثبتت عقود من التدخلات العسكرية والعقوبات والضغوط السياسية أنها لم تحقق سوى تعميق الأزمات وإطالة أمد الصراعات وتهديد أمن المنطقة والعالم. وفي المقابل، تبرز الصين بقوة متنامية بوصفها طرفاً دبلوماسياً أكثر قدرة على تبني الحوار والوساطة وفتح قنوات التواصل بين الأطراف المتباينة، بعيداً عن منطق الإملاءات والهيمنة. ومع استمرار الأزمات، تتراجع صورة الولايات المتحدة كقوة قادرة على إدارة النظام الدولي، بينما تتقدم الصين كقوة صاعدة تطرح نهجاً يقوم على التعاون واحترام السيادة والحلول السياسية. وتدرك دول آسيان أنّ مستقبل الاستقرار العالمي لا يمكن أن يُبنى على التدخلات الأميركية، بل على نظام متعدد الأقطاب تكون فيه الصين شريكاً رئيسياً في صناعة السلام والتنمية.

تراجع النفوذ الأميركي في آسيا أمام صعود الصين

لم يعد النفوذ الأميركي في جنوب شرق آسيا يحتفظ بالزخم الذي كان عليه في العقود الماضية، رغم محاولات الولايات المتحدة تعويض ذلك عبر تكثيف وجودها العسكري والأمني وتوسيع تحالفاتها في المنطقة. إلا أنّ القوة العسكرية وحدها لم تعد كافية لفرض النفوذ في عالم تتزايد فيه أهمية الاقتصاد والتجارة والاستثمار. فسياسة الاحتواء التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه الصين، إلى جانب الضغوط السياسية والرسوم الجمركية والحمائية التجارية، بدأت تثير تساؤلات متزايدة حول جدوى الاعتماد على الولايات المتحدة كشريك طويل الأمد، خصوصاً في ظل ما تسببه هذه السياسات من اضطراب في الأسواق وسلاسل الإمداد.

وفي المقابل، تواصل الصين ترسيخ حضورها باعتبارها قوة اقتصادية محورية في آسيا، وشريكاً تجارياً رئيسياً لدول آسيان، مستفيدةً من موقعها الجغرافي وعلاقاتها المتشابكة مع اقتصادات المنطقة. وعبر الاستثمار في البنية التحتية والطاقة والتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، تقدم بكين نموذجاً للتعاون يرتبط بالتنمية والمصالح المشتركة، وليس بالضغوط السياسية أو الاستقطاب العسكري.

وتكشف هذه المعادلة عن أحد أبرز مظاهر التراجع الأميركي في آسيا؛ فبينما تنفق الولايات المتحدة موارد ضخمة لتعزيز وجودها العسكري ومحاصرة صعود الصين، تواصل بكين توسيع نفوذها عبر الاقتصاد والتجارة والاستثمار، وهي أدوات أكثر استدامة وتأثيراً في منطقة تبحث عن النمو والاستقرار. ومع استمرار السياسات الأميركية الحمائية ومحاولات فرض النفوذ، يبدو أنّ الولايات المتحدة تواجه تراجعاً تدريجياً في قدرتها على جذب دول المنطقة إلى صفها، في وقت تتحول فيه الصين إلى مركز ثقل اقتصادي وسياسي لا يمكن تجاهله في مستقبل آسيا.

تكشف اجتماعات آسيان عن تحولات في موازين القوى، مع تراجع للدور الأميركي وصعود الصين كقوة اقتصادية ودبلوماسية محورية، بالتوازي مع توجه دول المنطقة لتنويع شراكاتها وتعزيز استقلالية قرارها

بحر الصين الجنوبي.. واشنطن توظف التوتر وبكين تدفع نحو الحوار

يمثل بحر الصين الجنوبي أحد أبرز ميادين التنافس الجيوسياسي بين الصين والولايات المتحدة، إذ تحاول الولايات المتحدة توظيف الخلافات البحرية لتعزيز حضورها العسكري والأمني في آسيا ومحاصرة الصعود الصيني، بدلاً من ترك دول المنطقة لمعالجة خلافاتها عبر الأطر الإقليمية. ويثير هذا النهج تساؤلات متزايدة حول حقيقة الأهداف الأميركية، إذ إنّ تكثيف الدور العسكري الأميركي لا يبدو أنه يقود إلى خفض التوتر، بل يهدد بتحويل البحر إلى ساحة مواجهة مفتوحة تخدم الحسابات الجيوسياسية للولايات المتحدة على حساب أمن دول المنطقة واستقرارها.

وفي المقابل، تؤكد الصين أنّ معالجة الخلافات يجب أن تتم عبر الحوار المباشر والتفاوض والآليات الإقليمية، بعيداً عن التدخلات الخارجية التي تزيد التوتر وتعقد فرص التسوية. وبالنظر إلى عمق العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول آسيان، فإنّ بكين تملك مصلحة حقيقية في الحفاظ على استقرار المنطقة، بينما قد يؤدي عسكرة البحر واستقدام قوى خارجية إلى رفع مخاطر التصعيد. ولذلك، فإنّ الحوار بين الصين ودول آسيان يظل الطريق الأكثر واقعية لتسوية الخلافات، في حين أنّ تحويل بحر الصين الجنوبي إلى ساحة للاستقطاب الأميركي لن يؤدي إلا إلى تهديد السلام الإقليمي.

ميانمار.. محدودية سياسة الضغوط وصعود الدور الصيني

تكشف أزمة ميانمار بوضوح محدودية السياسة الأميركية القائمة على العقوبات والضغوط، بعدما عجزت هذه الأدوات عن إنهاء الصراع أو دفع الأطراف المتنازعة نحو تسوية سياسية، بل أسهمت في تعقيد المشهد دون نتائج حاسمة. وفي المقابل، تمتلك الصين، بحكم موقعها الجغرافي وعلاقاتها مع مختلف الأطراف، قدرةً أكبر على التواصل والوساطة ودعم مسارات الحوار.

ومن هنا، تبدو المقاربة الآسيوية، بمشاركة الصين وآسيان، أكثر واقعية في معالجة الأزمة، بعيداً عن الإملاءات الخارجية. فالحل المستدام يتطلب الحوار والمساعدات الإنسانية والوساطة، لا تحويل ميانمار إلى ورقة في الاستراتيجية الأميركية لاحتواء النفوذ الصيني في المنطقة.

آسيان أمام شرق آسيوي متغير

ختاماً، تكشف اجتماعات آسيان عن تحول عميق في موازين القوى، تتراجع خلاله قدرة الولايات المتحدة على فرض أجندتها منفردة، بينما تتقدم الصين بثبات كقوة اقتصادية ودبلوماسية محورية في آسيا. وبينما تراهن الولايات المتحدة على الضغط والعسكرة والاحتواء، تبني بكين نفوذها عبر التجارة والاستثمار والتنمية والشراكات المتبادلة. وتدرك دول آسيان أنّ مستقبلها لا يمكن أن يكون رهينة للاستقطاب الأميركي، بل يتطلب استقلالية القرار وتعدد الشراكات. ومع استمرار هذا التحول، تبدو آسيا مقبلة على مرحلة جديدة يتراجع فيها النفوذ الأميركي تدريجياً، مقابل صعود الصين كقوة رئيسية في صياغة النظام الإقليمي والتأثير في مستقبل المنطقة.

عنف المستوطنين يهجّر أكثر من ألف طفل فلسطيني في الضفة الغربية

حذرت منظمة «إنقاذ الطفل» الدولية من تصاعد خطير في أعمال العنف التي يتعرض لها الفلسطينيون في الضفة الغربية، مؤكدةً أنّ أكثر من ألف طفل فلسطيني أُجبروا على النزوح من منازلهم في النصف الأول من عام ٢٠٢٦، نتيجة اعتداءات المستوطنين والتهديدات المستمرة. وأوضحت المنظمة أنّ هذا العدد يمثل نحو نصف إجمالي الأطفال الذين تعرضوا للتهجير القسري بسبب عنف المستوطنين في السنوات الثلاث السابقة، إذ بلغ عددهم نحو ألفي طفل بين يناير/كانون الثاني ٢٠٢٣ وديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥.

ونقلت المنظمة شهادات عن أطفال وعائلات فلسطينية تحدثوا عن حالة من الخوف المستمر، في ظل هجمات شملت إحراق المنازل والمركبات والأراضي الزراعية، والاعتداء على المدارس، وتدمير أو سرقة المواشي، إلى جانب الاعتداءات الجسدية والتهديدات المسلحة. وأشارت إلى أنّ هذه الممارسات دفعت العديد من العائلات إلى مغادرة مناطق سكنها بحثاً عن الأمان.

ووفق بيانات الأمم المتحدة، ارتفع معدل هجمات المستوطنين بنسبة ٤٥٪ في النصف الأول من عام ٢٠٢٦ مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي، مع تسجيل أكثر من ١٠٢٠ حادثة منذ بداية العام، مقابل ٧٥٧ هجوماً في النصف الأول من ٢٠٢٥. كما أصيب نحو ٥٦٩ فلسطينياً جراء هجمات المستوطنين منذ بداية العام الجاري، في وقت شهدت فيه الضفة تصاعداً مستمراً في أعمال العنف والتهجير.

وأكدت لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة أنّ عنف المستوطنين يستفيد من الإفلات من العقاب، مشيرةً إلى تورط سلطات وجيش كيان الاحتلال في توفير بيئة تسمح باستمرار هذه الاعتداءات. كما أشارت بيانات حقوقية إلى أنّ ٧٠٪ من الأُسر النازحة حددت التهديدات الموجهة للنساء والأطفال، بما فيها مخاطر العنف الجنسي، سبباً رئيسياً لمغادرة منازلها.

ولم تسلم المدارس من الاعتداءات، إذ سُجلت ١٣ هجمة على مدارس في الضفة الغربية منذ بداية العام، أثرت على نحو ٧٠٠ طالب. ودعت منظمة «إنقاذ الطفل» المجتمع الدولي إلى الضغط على كيان الاحتلال لوقف هذه الاعتداءات وضمان محاسبة المسؤولين عنها وتوفير الحماية للمدنيين وتعويض المتضررين.

اتحاد المعلمين الأميركي يدعو لوقف الحرب على لبنان ورفع الحصار عن إيران

دعا اتحاد المعلمين الأميركي إلى وقف العمليات العسكرية الصهيونية في لبنان وإنهاء عمليات إجلاء السكان من جنوب البلاد، محمّلاً الاحتلال مسؤولية تفاقم أزمة المعلمين في السلطة الفلسطينية.

كما طالب الاتحاد برفع الحصار المفروض على الموانئ الإيرانية، مقابل وقف إغلاق مضيق هرمز، في خطوة تعكس دعوة متزايدة داخل الولايات المتحدة إلى اعتماد الحلول الدبلوماسية بدلاً من التصعيد العسكري، خصوصاً في ظل التداعيات الإقليمية الخطيرة للحرب والتوترات المتصاعدة في المنطقة. وتأتي هذه المواقف في وقت تشهد فيه الولايات المتحدة تحولاً ملحوظاً في نظرة الرأي العام تجاه كيان الاحتلال، إذ أظهر استطلاع للرأي أجرته وكالة «أسوشيتد برس» بالتعاون مع مركز «نورك» للأبحاث العامة، أن نحو ٦٠٪ من البالغين الأميركيين باتوا يحملون نظرة سلبية تجاه كيان الاحتلال، وسط تزايد الانتقادات للعدوان الصهيوني على غزة وتداعيات المواجهة مع إيران. كما أظهر استطلاع آخر تراجع أهمية دعم كيان الاحتلال لدى شريحة من الشباب اليهود الأميركيين، الذين باتوا يميلون إلى البحث عن قنوات جديدة للتعبير عن هويتهم الثقافية والدينية، بعيداً عن الارتباط التقليدي بسياسات الحكومة الصهيونية.

وتعكس هذه التطورات اتساع دائرة الانتقادات داخل المجتمع الأميركي للسياسات الصهيونية، بالتزامن مع تنامي الدعوات إلى وقف الحروب ورفع الحصار واعتماد الحوار. كما تشير إلى تغير تدريجي في المزاج الشعبي الأميركي، بما قد يفرض ضغوطاً متزايدة على الإدارة الأميركية لإعادة النظر في سياساتها تجاه الصراع في غرب آسيا، وعدم الانحياز الكامل للموقف الصهيوني.